



## تسارع معدل الحضرة يسهم في زيادة عنف الأسلحة النارية

### -تقرير جديد

#### تداعيات الحضرة لاسيما آثارها الخطيرة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

يصاحب عملية التوسع الحضري (الحضرة) واسعة النطاق والخارجة عن السيطرة في أغلب الأحيان تناقص مستويات الأمان العام، ويبدو أنها ترتبط بزيادة معدلات العنف المسلح، وهو ما توصلت إليه طبعة عام ٢٠٠٧ لمسح الأسلحة الصغيرة.

ويشترك الإتجار في المخدرات وتوافر الأسلحة والفرص المواتية لجنى مكاسب من الأعمال الإجرامية والتفكك الاجتماعي والمدن الكبيرة التي تفتقر للهوية المميزة، جميعها في العنف المسلح. ويعد نقص فرص العمل والموارد في بعض المدن أحد العوامل التي تؤدي إلى اندلاع الصراعات في المدن، ممتدة من البرازيل وجواتيمالا حتى جنوب أفريقيا والهند.

وصرح كراوس، مدير برنامج الأسلحة الصغيرة ومقره جنيف، قائلاً «تقطن غالبية سكان العالم اليوم في المدن، وهي تمثل تحديات خاصة لمعالجة قضية العنف المسلح. وعلى الرغم من أنه كان يتم عادة الربط بين الحضرة والتصنيع والنمو الاقتصادي، فقد فصمت هذه الرابطة. إذ يشهد الزحف الحضري العشوائي اليوم انضمام ٢٥ مليون نسمة كل عام إلى المليار نسمة الذين يقطنون في الأحياء الفقيرة- والتي تعد غالباً مرتعا للعنف والإكراه- في حين يأوى الأثرياء إلى كنف المجتمعات المحصنة وراء الأسيجة والأسوار».

ويدرس «مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠٠٧: الأسلحة النارية والمدينة» العنف المرتبط بالتوسع الحضري (الحضرة) في عدد من الأوضاع. إذ تجاوز معدل جرائم القتل المرتكبة باستخدام الأسلحة النارية في البرازيل نظيره في بعض البلدان التي تخوض غمار حرب، إذ ارتفع معدل وفيات ضحايا الأسلحة النارية بنسبة ثلاثة أمثال من ٧-٢١ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف في الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٢. وترتبط جرائم القتل المرتكبة باستخدام الأسلحة النارية في البرازيل بالحضرة وعدم المساواة الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يتعرض الرجال للسقوط ضحايا للعنف باستخدام الأسلحة النارية أكثر من النساء بنسبة أكبر ١٧ مرة، بالرغم من أن هذا الفارق يتقلص في المناطق الريفية. ويعد الفتية والشباب المتسربين من الدراسة والعاطلين عن العمل هم الفئة الأشد تعرضاً للخطر.

وفى أوضاع ما بعد الصراع مثل بوروندي، يشكل انعدام الأمن أيضاً مشكلة. وقد تحسن الوضع الأمني في بوروندي بصورة ملحوظة منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار عام ٢٠٠٣، ولكن هذا التقدم المحرز كان ضعيفاً في العاصمة، بوجمبورا، حيث ذكر ١٦ في المائة ممن شملهم مسح الأسر بأن الكثير من أو معظم الأسر تمتلك أسلحة نارية، وهناك العديد من الأشخاص بحوزتهم أسلحة صغيرة مثل الأسلحة اليدوية المستخدمة لأغراض الدفاع عن النفس.

وتشير النتائج إلى الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية لتحسين الوضع الأمني في البيئات الحضرية. وينبغي أن تراعى عمليات الاستجابة للعنف المسلح في المدن حقيقة أن العنف الحضري ذو طابع غير متجانس وهو عرضة للتأثر بعوامل خطر متعددة. وتجنح التدخلات الناجحة من قبل الدوائر البلدية المحلية إلى تشكيل توليفة من الإجراءات القسرية مثل، نزع الأسلحة القسرية والأنشطة التي تقودها أجهزة المخابرات، مع اتباع نهج لفرض الانصياع وأخرى طوعية بما في ذلك تنظيم قوات الشرطة بشكل لا مركزي ويركز على المجتمع، وإصدار قرارات بالعفو العام المؤقت، وإطلاق مبادرات تقيفية ولبناء الوعي.

كما تكشف هذه الطبعة من المسح عما يلي:

- يمتلك المدنيون نحو ٦٥٠ مليون سلاح ناري من بين ما يبلغ إجمالاً ٨٧٥ مليون سلاح ناري توجد في العالم اليوم ويمتلكها كل من المدنيين وقوات إنفاذ القانون والقوات العسكرية مجتمعين. ويمتلك مواطنو الولايات المتحدة المدنيون وحدهم زهاء ٢٧٠ مليون سلاح ناري وحدهم من بين هذه، مما يعني تقريباً أن هناك ٩٠ سلاحاً نارياً لكل ١٠٠ نسمة.
- يتم إنتاج ما بين ٥٣٠ ألفاً-٨٥٠ ألفاً من البنادق العسكرية والبنادق الهجومية والبنادق القصيرة سواء كقطع مرخصة أو غير مرخصة، تتمثل ٦٠-٨٠ في المائة من إجمالي الإنتاج السنوي. وهناك ٥٧ في المائة فقط من الأسلحة التي أنتجها من يمتلكون التكنولوجيا صنعت بمقتضى ترخيص.
- وقام ما لا يقل عن ٦٠ دولة بما يمكن تفسيره بشكل معقول باعتباره تصدير شحنات أسلحة صغيرة بصورة غير مسؤولة إلى ٣٦ بلداً خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤.

• ترتبط أسعار الأسلحة الصغيرة بزيادة خطر اندلاع حرب أهلية.

• كلما كانت القوانين التنظيمية لبلد فعالة، كانت أسعار الأسلحة أعلى. ففي البلدان الأفريقية، يقل سعر البندقية الهجومية بنحو ٢٠٠ دولار أمريكي عن متوسط سعرها العالمي، مما يسلط الأضواء على مدى سهولة نقل الأسلحة عبر الحدود سهلة الاختراق.

• عقب مضي أكثر من عامين على انتهاء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب في السودان رسمياً، يشعر العديد من أبناء الجنوب بأن الوضع الأمني قد تردى، وأن الطلب على الأسلحة مازال قوياً. وفي ولاية البحيرات الاستوائية بجنوب السودان، مثلاً، أقر ٣٥ في المائة ممن شملهم مسح الأسر بملكيتهم هم أو أحد ممن يقطنون في مجتمعهم السكنى سلاح نارياً.

• وفي كاراموجا بأوغندا وريو دي جانيرو بالبرازيل، هناك شواهد على أن ذخائر قوات الأمن تسقط في أيدي كل من المقاتلين المسلحين والعصابات الإجرامية على حدة.

يعد مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠٠٧: الأسلحة والمدينة الذي نشرته مطبعة جامعة كامبردج، التحليل العالمي السنوي السابع للقضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. وهو مشروع بحثي مستقل يموله عدد من الحكومات، ويعد مسح الأسلحة الصغيرة المصدر الرئيسي للمعلومات العامة وللدراسات التحليلية الخاصة بكل جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح.

## بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة ٣

عصراً بتوقيت جنيف

يوم ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧